تعقبات

الحافظ ابن كثير في تفسيره

على الإمام الحاكم في مستدركه

جمع ودراسة

بحث تقدم به

م. د. حمد شهاب أحمد الحديدي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تعقبات

الحافظ ابن كثير في تفسيره

على الإمام الحاكم في مستدركه

جمع ودراسة

بحث تقدم به

م. د. حمد شهاب أحمد الحديدي

ديوان الوقف السني/ دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية
والتربوية/ ثانوية الحدباء الإسلامية في نينوى

١٤٤٢ هـ ٢٠٢٠م

ملخص البحث

يهدف البحث إلى إبراز الجهود الحديثية للحافظ ابن كثير في تفسيره المسمى: "تفسير القرآن العظيم"، وذلك من خلال تتبع تعقيباته الحديثية على الحافظ أبي عبد الله الحاكم في كتابه: "المستدرك على الصحيحين". مما يساعدنا في معرفة المرتبة العلمية الحديثية للإمامين المذكورين.

وقد اتبعت في دراسة هذه التعقبات المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث قمت باستقراء تفسير ابن كثير، متتبعاً تعقباته على الحاكم في مستدركه، ثم قمت بدراسة هذه التعقبات دراسة نقدية تحليلية، لنتوصل إلى الحقيقة في هذه التعقبات، ومعرفة الصائب منها، والذي جانب الصواب، مستعيناً بالمصادر والمراجع الحديثية وغيرها بحسب الحاجة.

وقبل دراسة هذه التعقبات عرَّفت بالإمامين الحافظين، وكتابيهما، ومعنى التعقبات في اللغة والاصطلاح، وأهمية هذه التعقبات في موروثنا العمي.

وختمت بحثي هذا بأهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن كتب تفسير القرآن الكريم زاخرة بعلوم شتى، لا سيما العوم المتعلقة بالحديث النبوي الشريف، وخاصة تلك التفاسير التي تعنى بالتفسير بالمأثور.

وممن أعتنى بتفسير القرآن الكريم الحافظ أبو الفداء ابن كثير الدمشقي، فقد كتب تفسيره على طريقة التفسير بالمأثور، وابن كثير إمام حافظ جليل القدر، برع في علوم شتى، منها التفسير وعلوم الحديث والتاريخ، ومؤلفاته خير شاهد على بزوغ نجمه في هذه العلوم.

وقد اهتم طلاب العلم – قديماً وحديثاً – بدراسة مؤلفاته، لا سيما تفسيره للقرآن الكريم، الذي حوى الكثير من الفوائد في علوم شتى.

وكان من بين العلوم التي تناولها ابن كثير في تفسيره، الحديث النبوي الشريف، رواية ودراية، وقد تتبع مرويات علماء الحديث الذين سبقوه، مما يتعلق بالتفسير، تتبعها رواية ودراية، وتعقب أسانيدها، فبين صحيحها وسقيمها، وتتبع الروايات ومظان وجودها.

وكان الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم ممن تعقب الامامُ ابنُ كثير أقوالَه في كتابه المستدرك، غير غامط حقه، ولا منتقصاً من قدره، بل هو طريق انتهجه في تفسيره مع العلماء الذين سبقوه، واضعاً الحقيقة نصب عينيه.

ولأهمية هذه التعقبات العلمية فقد ارتأيت أن أتتبعها[1]، ثم دراستها، محاولاً الوصول إلى الصواب قدر الإمكان، متبعاً المنهج العلمي الاستقرائي التحليلي.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة – هي هذه – ومبحثين.

المبحث الأول: التعريف بالإمامين الحاكم وابن كثير، وكتابيهما، ومعنى التعقبات.

المبحث الثاني: تعقبات ابن كثير على الحاكم في مستدركه.

ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

المبحث الأول

التعريف بالإمامين الحاكم وابن كثير، وكتابيهما، ومعنى التعقبات وأهميتها

أولاً: ترجمة الحافظ ابن كثير[2]

هو الإمام الحافظ المفسر المحدث أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القيسي القرشي الدمشقي الشافعي.

ولد في دمشق عام (٧٠١ هـ)، في قرية مَجْدِل من أعمال مدينة بُصْرَى الشام، ونشأ في بيت علم وديانة، فقد كان والده خطيباً عالماً فقيهاً[٣]، وكانت أمه امرأةً صالحةً، اسمها مريم بنت فرج بن علي.

اجتهد الإمام في تحصيل العلوم المختلفة على شيوخ عصره، كالذهبي والمزي وابن جماعة والسبكي وغيرهم كثير، وحفظ القرآن الكريم وهو صغير لم يتجاوز الحادية عشر من عمره، ودرَّسَ في مدارس مختلفة كالمدرسة الأشرفية والتنكزية والنجيبية وغيرها، وقد تلقى العلم عنه تلاميذ كثر، منهم بدر الدين الزركشي وعبد الرحيم بن الحسين العراقي، ومحمد بن محمد بن الجزري وغيرهم كثير. وقد صنف الإمام ابن كثير في علوم شتى، كعلم التفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ وغيرها.

توفي الإمام بعد حياة حافلة بالعلم – تلقياً وتدريساً وتصنيفاً – عام (٧٧٤ هـ)، ودفن في مقبرة الصوفية في دمشق، وقد كُفَّ بصره في آخر عمره.

ثانياً: ترجمة الحافظ الحاكم[٤]

هو الإمام الحافظ المحدث محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضَّبِّي الطَّهْمَانِي النَّيسابوري الشافعي، أبو عبد الله الحاكم، المعروف بابن البَيِّع.

ولد في نيسابور يوم الاثنين ثالث ربيع الأول عام (٣٢١ هـ)، طلب العلم منذ نعومة أظفاره بعناية أبيه، وأول سماع له كان عام (٣٣٠ هـ) وعمره تسع سنين، ورحل في طلب العلم والأسانيد العالية، وسمع الكثير من شيوخٍ يزيدون على ألفي شيخ، حتى أصبح بحراً من بحور العلم، وقد صنف في علوم الحديث – رواية ودراية – والتاريخ، قال تاج الدين السبكي في ترجمته: "صاحب التصانيف في علوم الحديث، منها "تاريخ نيسابور" وهو عندي أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة، ومن نظره عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها، وله "المستدرك

على الصحيحين"، و"علوم الحديث"، وكتاب "مزكى الأخبار"، وكتاب "الإكليل"، وكتاب "فضائل الشافعي" وغير ذلك" [٥].

وقال أيضاً: "كان إماماً جليلاً، وحافظاً حفيلاً، اتفق على إمامته وجلالته وعظم قدره"[٦].

توفي – رحمه الله تعالى– ثالث صفر عام (٤٠٥هـ).

ثالثاً: التعريف بتفسير القرآن العظيم لابن كثير

يُعد تفسير الإمام ابن كثير من أهم التفاسير بالمأثور[٧]، وقد بذل في تصنيفه الامام ابن كثير جهداً كبيراً، وأودع فيه علماً غزيراً، وفوائد نفيسة.

وقد أثنى العلماء على هذا التفسير قديماً وحديثاً، يقول الشوكاني: "وقد جمع فيه فأوعى ونقل المذاهب والأخبار والآثار وتكلم بأحسن كلام وأنفسه وهو من أحسن التفاسير إن لم يكن أحسنها"[٨]، ويقول الزرقاني: "وتفسيره هذا من أصح التفاسير بالمأثور إن لم يكن أصحها جميعاً، نقل فيه عن النبي ﷺ وكبار الصحابة والتابعين"[٩]، ويقول الدكتور محمد حسين الذهبي: "فعلم ابن كثير يتجلى بوضوح لمن يقرأ تفسيره أو تاريخه، وهما من خير ما ألَّف، وأجود ما أخرج الناس"[١٠]، وقال الدكتور محمد علي الحسن: "فإن هذا التفسير من خير كتب التفسير بالمأثور"[١١]، وجاء في كتاب "في علوم القرآن دراسات ومحاضرات" عند الكلام على تفسير ابن كثير: "وهو من أوثق التفسيرات التي تجمع الروايات المأثورة وتحقق أسانيدها، وتمحص ما انطوت عليها نصوصها إلى حد بعيد"[١٢].

ابتدأ ابن كثير تفسيره بمقدمة مهمة ذكر فيها كثيراً من الأمور التي تتعلق بالقرآن الكريم وتفسيره، وبأصول المعتمدة في تفسير هذا الكتاب العظيم.

واتبع فيه اسلوب "تفسير القرآن بالقرآن"، فيذكر الآية ثم يشرع في تفسيرها بإيجاز، ثم يوضحها بآية أخرى إن أمكن، ويقارن بينهما، حتى يصل إلى المراد من الكلام الشريف، ثم بعد ذلك يذكر الأحاديث النبوية الشريفة التي لها تعلق بالآية الكريمة، مبيناً ما يحتج به من هذه الأحاديث وما لا يحتج، ثم يذكر ما ورد مما يتعلق بالآية من أقوال الصحابة الكرام ﷺ والتابعين ومن بعدهم من علماء السلف رحمهم الله تعالى. وهو في أثناء ذلك يرجح الأقوال

الواردة في تفسير الآية، ويبين الصحيح منها والضعيف، ومنبهاً على ما في التفسير المأثور من إسرائيليات[١٣].

رابعاً: التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين

يُعد كتاب المستدرك[١٤] أحد كتب الحديث النبوي المهمة عند علماء الحديث، وقد اجتهد مصنفه الأمام الحاكم على جمع الأحاديث الصحيحة التي لم يخرجها الإمامان البخاري ومسلم، سواء كانت على شرطهما معاً، أو على شرط أحدهما دون الآخر، ويؤيد هذا ما قاله الإمام الحاكم في مقدمة كتابه: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة"[١٥].

ولم يكتف الحاكم بهذه الأحاديث التي على شرط الصحيحين، بل خرج في كتابه أيضاً الأحاديث التي توصل إلى تصحيحها باجتهاده، وإن لم تكن على شرط أحدهما، ساعده في ذلك معرفته بعلل الحديث ورجاله.

وقد ذكر الإمام الحاكم الدافع لتأليف هذا الكتاب فقال في مقدمة المستدرك: "وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة، وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما"[١٦].

وقد رتب الأحاديث في كتابه على أبواب الفقه، مقتدياً بمنهج الإمامين البخاري ومسلم في ترتيب كتابيهما.

ومن الجدير بالذكر أن بعض العلماء قد أخذ على الحاكم تساهله في تصحيح الأحاديث في كتابه هذا، بل زعم بعضهم عدم وجود حديث صحيح فيه، قال أبو سعد الماليني: "طالعت كتاب المستدرك على الشيخين، الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثا على

شرطهما"[١٧]. وقد رد الحافظ الذهبي هذا القول من الماليني، فقال: "هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في المستدرك شيءٌ كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه"[١٨].

وقد نقل البقاعي اعتذار شيخه الحافظ ابن حجر للحاكم في تساهله في تصحيح الأحاديث فقال: "قال شيخنا: إنما وقع للحاكم التساهل، إما لأنه سود الكتاب لينقحه، فأعجلته المنية، أو لغير ذلك، قال: ومما يؤيد الأول أني وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: "إلى هنا انتهى إملاء الحاكم"، قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يوجد عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه، وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه من غير المُملَى شيئاً لا يذكره إلا بالإجازة. قال: والتساهل في القدر المُملَى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده"[١٩].

خامساً: معنى التعقبات وأهميتها

التعقبات جمع "تعقب"، وأصله "عَقِبَ" وهو يطلق في اللغة على معانٍ، منها:

١. آخر الشيء: جاء في الصحاح: "عاقبة كل شيءٍ: آخره"[٢٠].
٢. التتبع: قال ابن دريد: "يقال: جاء فلان على عقب فلان، إذا جاء على أثره"[٢١]، يقال: "تعقبت ما صنع فلان، أي تتبعت أثره"[٢٢]. وتعقب الخبر: تتبعه[٢٣].
٣. التناوب: قال ابن دريد: "وتعاقب الرجلان إذا ركب أحدهما ونزل الآخر، فكل واحد منهما عقيب لصاحبه"[٢٤].
٤. التدبر: قال ابن منظور: "يقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته. والتعقب: التدبر، والنظر ثانية؛ قال طفيل الغنوي:

فلن يجد الأقوام فينا مسبة إذا استدبرت أيامنا بالتعقب

يقول: إذا تعقبوا أيامنا، لم يجدوا فينا مسبة"[٢٥].

٥. التغيير والنقض: جاء في مختار الصحاح: "يقال: "عَقَّبَ" الحاكم على حكم من قبله، إذا حكم بعد حكمه بغيره، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾[٢٦] أي لا أحد يتعقب حكمه بنقضٍ ولا تغييرٍ"[٢٧].

هذه أهم المعاني التي تتعلق بموضوع بحثنا.

أما في الاصطلاح فلم أجد من عرفه تعريفاً علمياً، مع أن هذا المصطلح قد استعمله العلماء قديماً في مؤلفاتهم؛ فمن أمثلة ذلك: قال القاضي ابن العربي المالكي المتوفى في القرن السادس: "وقد صوَّب الحافظ – رحمه الله – رأي ابن العربي فقال في النكت: وابن مسدي تعقَّب هذه الحكاية بأن شيخه فيها كان متعصباً على ابن العربي"[٢٨]. وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى في القرن الثامن: "وقد كان بعض من شرح هذه الأربعين قد تعقب على جامعها رحمه الله تركه لحديث..."[٢٩]. وقال القسطلاني المتوفى في القرن العاشر: "وفي شرح المشكاة: أن المعنى على النصب أن جبريل بلغ في الجهد غايته، وتعقبه التوربشتي: بأنه يعود المعنى إلى جبريل"[٣٠]. وغير هذه الأمثلة الكثير في كتب العلماء.

ومن خلال المعنى اللغوي للفظ "عقب"، واستعمال العلماء لهذا المصطلح نستطيع أن نعرِّف التعقبات بأنها: نظر المتأخر[٣١] في كلام المتقدم، وبيان ما فيه من محاسنَ وعيوبٍ، أو التعليق عليه بالرد أو التأييد أو النقض.

ويؤيد هذا التعريف ما جاء في "معجم اللغة العربية المعاصرة" في بيان معنى "عقَّبَ" حيث قال مؤلفه: "عقَّب على قوله: بيَّن ما فيه من عيوبٍ أو محاسنَ، علَّق عليه، فإما أن ينقضه أو يَردَّ عليه أو يؤيده"[٣٢].

أما أهمية التعقبات فتتجلى في أمور عدة؛ منها:

١. رفع التوهم المتولد من كلام سابق.
٢. تعزيز مَلَكَة النقد لدى العلماء وطلبة العلم.
٣. تهذيب كلام السابقين وصولاً إلى الحقيقة العلمية التي ينشدها من سلك طريق البحث العلمي. قال ابن عاشور: "ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحد رجلين: رجل

معتكف فيما أشاده الأقدمون، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون، وفي كلتا الحالتين ضر كثير، وهنالك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير، وهي أن نعمد إلى ما شاده الأقدمون فنهذبه ونزيده، وحاشا أن نَنقضه أو نُبيده، عالماً بأن غمض فضلهم كفران للنعمة، وجحد مزايا سلفها ليس من حميد خصال الأمة"[٣٣].

٤. ترسيخ لمنهج البحث العلمي المبني على التمحيص والتدقيق، وصولاً إلى الحقيقة.

٥. إبراز القيمة العلمية للمعَقِب والمُعَقَب عليه.

المبحث الثاني

تعقبات ابن كثير في تفسيره على الحاكم في مستدركه

التعقب الأول

ذكر ابن كثير حديثاً طويلاً يرويه الإمام الترمذي بسنده عن الوليد بن مسلم عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، تَفَلَّتَ هَذَا القُرْآنُ مِنْ صَدْرِي فَمَا أَجِدُنِي أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَقَالَ له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ يَا أَبَا الحَسَنِ، أَفَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِنَّ، وَيَنْفَعُ بِهِنَّ مَنْ عَلَّمْتَهُ، وَيُثَبِّتُ مَا تَعَلَّمْتَ فِي صَدْرِكَ؟..... الحديث﴾.

ثم قال: "ورواه الحاكم في مستدركه من طريق الوليد، ثم قال: على شرط الشيخين حيث صرح الوليد بالسماع من ابن جريج، فالله أعلم فإنه في المتن غرابة بل نكارة، والله أعلم"[٣٤].

وعند رجوعي للمطبوع من المستدرك، وجدت الإمام الحاكم قد أخرج هذا الحديث، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"[٣٥]، لكني لم أجد فيه قوله: "حيث صرح الوليد بالسماع من ابن جريج".

والحديث أخرجه الضياء المقدسي من طريق الوليد أيضاً[٣٦]، وأخرجه الطبراني من طريق محمد بن إبراهيم القرشي عن أبي صالح، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما[٣٧].

وقد اختلف علماء هذا الفن في الحكم على هذا الحديث، فضعفه بعضهم[٣٨]، وصححه بعضهم كالحاكم، وحكم بوضعه آخرون كالعقيلي وابن الجوزي[٣٩]، وقال الكناني: " والحق أنه ليست له علة إلا أنه (عن ابن جريج عن عطاء) بالعنعنة، أفاده شيخنا يعني ابن حجر، وأخبرني غير واحد أنهم جربوا الدعاء به فوجوده حقا انتهى والله أعلم"[٤٠].

وقد وافق ابنَ كثيرٍ بعضُ العلماء في الحكم بغرابة هذا الحديث، قال الإمام الترمذي: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم"[٤١]. وقال المنذري: "قال المملي رضي الله عنه: طريق أسانيد هذا الحديث جيده، ومتنه غريب جداً، والله أعلم"[٤٢]. وقال الذهبي: "وهو – مع نظافة سنده – حديث منكر جدا في نفسي منه شيء، فالله أعلم"[٤٣]. وقال أيضاً في ترجمة الوليد بن مسلم: "ومن أنكر ما أتى حديث حفظ القرآن"[٤٤]. وقال أيضاً: "هذا حديث منكر شاذ أخاف لا يكون موضوعاً، وقد حيرني والله جودة سنده، فإنه ليس فيه إلا الوليد بن مسلم، وقد قال: حدثنا ابن جريج"[٤٥].

التعقب الثاني

قال ابن كثير بعد أن ذكر حديث عبد الله بن عمرو بن العاص حين سأل النبي ﷺ صحابته الكرام ﷺ: أي الخلق أعجب إيماناً: ..... الحديث: "قال أبو حاتم الرازي: المغيرة بن قيس البصري منكر الحديث. قلت: ولكن قد روى أبو يعلى في مسنده، وابن مردويه في تفسيره، والحاكم في مستدركه[٤٦]، من حديث محمد بن أبي حميد، وفيه ضعف، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ، بمثله أو نحوه. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه وقد روي نحوه عن أنس بن مالك مرفوعاً، والله أعلم"[٤٧].

الذي يعنينا من هذا النص لابن كثير هو قوله: "من حديث محمد بن أبي حميد، وفيه ضعف" فإن فيه تعقباً لقول الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

والأمر كما قال ابن كثير فإن محمد بن أبي حميد الزُرَقي المدني ضعيفٌ، فقد ضعفه جملة من علماء الجرح والتعديل كأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم الرازي، وابن حبان، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر[٤٨].

التعقب الثالث

قال الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر رواية ابن مردويه لحديث أبي سعيد الخدري ﷺ عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ قال: ﴿ مِنَ الْحَيْضِ وَالْغَائِطِ وَالنُّخَاعَةِ

وَالْبُزَاق﴾: "هذا حديث غريب. وقد رواه الحاكم في مستدركه، عن محمد بن يعقوب، عن الحسن بن علي بن عفان، عن محمد بن عبيد، به، وقال: صحيح على شرط الشيخين. وهذا الذي ادعاه فيه نظر؛ فإن عبد الرزاق بن عمر البَزِيعِيَّ هذا قال فيه أبو حاتم بن حبان البستي: لا يجوز الاحتجاج به. قلت: والأظهر أن هذا من كلام قتادة، كما تقدم، والله أعلم"(٤٩).

انتهى كلام ابن كثير، وقد بحثت عن هذا الحديث في المطبوع من المستدرك فلم أهتد إليه، وعلى كل حال، فإن الأمر كما قال ابن كثير من أن الصواب عدم رفعه، قال ابن حبان في ترجمة البَزِيعِيَّ: "يقلب الأخبار، ويسند المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، روى عن بن المبارك عن شعبة عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعد عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ قال: (من الحيضة والمخاط والنخامة)، وهذا قول قتادة، رفعه لا أصل له من كلام النبي ﷺ" (٥٠).

وقال الذهبي في ترجمته: "قال قتادة: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ قال: من الحيض والنخاعة. فرواه هذا فقال: حدثنا ابن المبارك، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد – مرفوعاً، فأخطأ"(٥١).

التعقب الرابع

قال ابن كثير بعد أن ذكر حديثاً طويلاً عن ابن عباسٍ رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ في قصة نبي الله إبراهيم الخليل عليه السلام مع ابنه نبي الله إسماعيل عليه السلام وفيه أمر الله تعالى ببناء البيت: "والعجب أن الحافظ أبا عبد الله الحاكم رواه في كتابه المستدرك، عن أبي العباس الأصم، عن محمد بن سنان القزاز، عن أبي علي عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، عن إبراهيم بن نافع، به. وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. كذا قال. وقد رواه البخاري كما ترى، من حديث إبراهيم بن نافع"(٥٢).

وهذا الحديث الذي أشار إليه ابن كثير رواه الحاكم في مستدركه عن عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي عن كثير بن كثير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وليس كما ذكر ابن كثير. وقد أخرجه مختصراً(٥٣).

وحديث البخاري الذي أشار إليه أخرجه البخاري في صحيحه مطولاً عن إبراهيم بن نافع، عن كثير بن كثير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما(٥٤)، وقد أخرجه مرة أخرى مطولاً أيضاً عن معمر عن أيوب السختياني، وكثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما(٥٥).

أما الأمام مسلم فلم يخرج الحديث كما ذكر الإمام الحاكم.

التعقب الخامس

قال ابن كثير بعد أن ذكر الحديث الوارد في الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: ﴿ أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ، تَأْمُلُ الْغِنَى، وَتَخْشَى الْفَقْرَ﴾: "وقد روى الحاكم في مستدركه، من حديث شعبة والثوري، عن منصور، عن زبيد، عن مرة، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ أَنْ تُعْطِيَهُ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ، تَأْمُلُ الْغِنَى وَتَخْشَى الْفَقْرَ﴾. ثم قال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. قلت وقد رواه وكيع عن الأعمش، وسفيان عن زبيد، عن مرة، عن ابن مسعود، موقوفا، وهو أصح، والله أعلم"(٥٦).

وما قاله الحافظ ابن كثير عن حديث أبي هريرة ﷺ صحيح فقد أخرجه البخاري(٥٧) ومسلم(٥٨)، إلا أن تعقبه على الحاكم غير صحيح؛ فإن الحاكم أخرج الحديث الذي أشار إليه ابن كثير موقوفاً على ابن مسعود ﷺ، وليس مرفوعاً(٥٩).

وقول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه" صحيحٌ، وقد تعقبه الذهبي بقوله: "على شرط البخاري ومسلم"(٦٠).

التعقب السادس

ذكر ابن كثير حديثاً يرويه الحاكم في مستدركه من طريق حكيم بن جبير الأسدي عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: " سُورَةُ الْبَقَرَةِ فِيهَا آيَةٌ سَيِّدَةُ آيِ الْقُرْآنِ، لا تُقْرَأُ فِي بَيْتٍ فِيهِ شَيْطَانٌ، إِلا خَرَجَ مِنْهُ: آيَةُ الْكُرْسِيِّ "(٦١).

ثم قال: "وكذا رواه من طريق أخرى عن زائدة عن حكيم بن جبير، ثم قال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه(٦٢)، كذا قال، وقد رواه الترمذي من حديث زائدة به ولفظه: " لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامٌ، و سَنَامُ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَفِيهَا آيَةٌ هِيَ سَيِّدَةُ آيِ الْقُرْآنِ، آيَةُ الْكُرْسِيِّ". ثم قال: غريب لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير، وقد تكلم فيه شعبة وضعفه. قلت: وكذا ضعفه أحمد، ويحيى بن معين، وغير واحد من الأئمة، وتركه ابن مهدي، وكذبه السعدي"(٦٣).

يتعقب ابن كثير على الحاكم تصحيحه لحديث حكيم بن جبير الأسدي، وقد ضعفه شعبة وأحمد ويحيى بن معين، وتركه ابن مهدي، وكذبه السعدي.

والحق أن جملة من علماء الحديث قد ضعف حكيم بن جبير، فممن ضعفه ــ إضافة إلى من ذكرهم ابن كثير ــ: يعقوب بن شيبة السدوسي والنسائي وأبو داود والبزار وأبو حاتم الرازي والعجلي وابن حجر، وغيرهم، وتركه الدارقطني، وقال العقيلي: واهي الحديث(٦٤).

ومن الجدير بالذكر أن الإمام الحاكم قد ذكر سبب عدم رواية الشيخين عن حكيم، فقال: "والشيخان لم يخرجا عن حكيم بن جبير لوهن في رواياته، إنما تركاه لغلوه في التشيع"(٦٥). والله تعالى أعلم.

التعقب السابع

قال ابن كثير بعد أن ذكر حديث أبي بكر بن مردويه عن سليمان بن أحمد، عن أحمد بن داود المكي، بشر بن مهران، عن محمد بن دينار، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن جابر ﷺ في المباهلة مع وفد نجران: "وهكذا رواه الحاكم في مستدركه، عن علي بن عيسى، عن أحمد بن محمد الأزهري، عن علي بن حجر، عن علي بن مسهر، عن داود بن أبي هند، به بمعناه. ثم قال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. هكذا قال: وقد رواه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن المغيرة، عن الشعبي مرسلاً، وهذا أصح"(٦٦).

هذا الحديث أخرجه الحاكم(٦٧)، وقوله: "صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه" صحيحٌ، وقد تعقب قوله الحافظ الذهبي فقال: "على شرط مسلم"(٦٨).

أما تعقب ابن كثير فإني لم أجد الحديث المرسل في مسند أبي داود الطيالسي، وإنما وجدته عند ابن أبي شيبة، فقد أخرجه مختصراً وتاماً(٦٩).

أما قوله عن المرسل: "وهذا أصح"، ففيه نظر؛ فإن كلا الحديثين صحيح، فـ " داود بن أبي هند" الراوي عن الشعبي في حديث الحاكم: ثقةٌ، فقد وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم(٧٠). وكذلك "مغيرة بن مقسم الضبي" الراوي عن الشعبي في الحديث المرسل: ثقةٌ؛ فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم(٧١).وما ذكره الحافظ في التقريب من أنه كان يدلس عن إبراهيم(٧٢)؛ فقد رده الشيخان الجليلان: الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط فقالا: "فيه نظر من وجهين: الأول: أنه لم يذكر بتدليس عن غير إبراهيم، وثانيهما: أن أحمد ومحمد بن فضيل هما اللذان قالا بأنه يدلس عن إبراهيم، وهذا القول رده أبو داود، فذكر أن المغيرة لا يدلس، وأنه سمع من إبراهيم مئة وثمانين حديثاً. وقال ابن المديني: لا أعلم أحداً يروي في المسند عن إبراهيم ما روى الأعمش، ومغيرة كان أعلم الناس بإبراهيم، ما سمع منه وما لم يسمع، لم

يكن أحد أعلم به منه، حمل عنه وعن أصحابه. وقد أخرج الشيخان من روايته عن إبراهيم من غير تصريح بالسماع..... فدلل ذلك على قبول الشيخين لروايته من غير تصريح، والله أعلم"(٧٣).

التعقب الثامن

ذكر ابن كثير حديث ابن أبي حاتم بسنده إلى عبد الله بن مسعود ﷺ في قوله تعالى:﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ قال ابن مسعود: "أن يُطاع فلا يُعصى، وأن يُذكر فلا يُنسى، وأن يُشكر فلا يُكفر"، ثم قال: "وهذا إسناد صحيح موقوف". ثم ذكر رواية ابن مردويه للحديث مرفوعاً، وقال: "وكذا رواه الحاكم في مستدركه، من حديث مسعر، عن زبيد، عن مرة، عن ابن مسعود، مرفوعا فذكره. ثم قال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. كذا قال. والأظهر أنه موقوف، والله أعلم"(٧٤).

الذي يعنينا من كلام ابن كثير هو ما يتعلق برواية الحاكم للحديث، فقوله: " صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" صحيحٌ، فقد تعقب قوله الحافظ الذهبي فقال: "على شرط البخاري ومسلم)(٧٥).

أما قول ابن كثير: "مرفوعاً فذكره" فإن الحديث في المطبوع من المستدرك موقوفٌ(٧٦)، وليس مرفوعاً كما ذكره، وقد ذكر الزيلعي رواية الحاكم للحديث موقوفاً(٧٧).

أما قوله: "والأظهر أنه موقوف" فصحيح، فقد رواه موقوفاً ابن المبارك(٧٨)، وابن أبي شيبة(٧٩)، وأبو داود(٨٠)، والنسائي(٨١)، والطبراني(٨٢)، والبيهقي(٨٣).

ورواه أبو نعيم في الحلية مرفوعاً وموقوفاً، وقال بعد رواية الوقف: "رواه الناس عن زبيد موقوفاً، ورفعه أبو النضر، عن محمد بن طلحة، عن زبيد"(٨٤)، وكلامه مشعر على أن الصحيح وقفه.

التعقب التاسع

ذكر ابن كثير حديث البخاري الذي يرويه بسنده عن أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، قالت لعروة: يا ابن أختي، كان أبواك منهم....الحديث. ثم قال: "هكذا رواه البخاري منفردا به، بهذا السياق. وهكذا رواه الحاكم في مستدركه عن

الأصم، عن العباس الدوري، عن أبي النضر، عن أبي سعيد المؤدب، عن هشام بن عروة، به، ثم قال: صحيح ولم يخرجاه. كذا قال"[٨٥].

تعقب ابنُ كثير قولَ الحاكم: "صحيح ولم يخرجاه"، وبيَّن أن الإمام البخاري قد أخرج هذا الحديث، وتعقبه هنا في محله؛ بل إن الإمام الحاكم رواه في موضعين، وقال في الموضع الآخر: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"[٨٦]، وقد وافقه الذهبي في الموضعين[٨٧]. وهذا الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه بتمامه[٨٨]، وأخرجه الإمام مسلم مختصراً[٨٩].

التعقب العاشر

ذكر ابن كثير حديث البخاري الذي يرويه بسنده عن أحمد بن يونس، عن أبي بكر، عن أبي حصين، عن أبي الضحى، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في قول نبي الله إبراهيم الخليل عليه السلام حين ألقي في النار: حسبي الله ونعم الوكيل..... الحديث، ثم قال: "والعجب أن الحاكم أبا عبد الله رواه من حديث أحمد بن يونس، به، ثم قال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"[٩٠].

وقد روى هذا الحديث الحاكم في مستدركه كما ذكر ابن كثير[٩١]، ووافقه الذهبي فقال: "على شرط البخاري ومسلم"[٩٢]، وعجب ابن كثير في محله، فقد أخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه[٩٣] بنفس السند الذي ذكره الحاكم، ورواه مختصراً، فقال: "حدثنا مالك بن إسماعيل، حدثنا إسرائيل، عن أبي حصين، عن أبي الضحى، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، قال: " كان آخر قول إبراهيم عليه السلام حين ألقي في النار: حسبي الله ونعم الوكيل"[٩٤]. ولو اقتصر الإمام الحاكم على مسلم، فقال: "على شرط مسلم ولم يخرجه"، لكان استدراكه في محله.

التعقب الحادي عشر

ذكر ابن كثير حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه: أنه خَاصَمَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ قد شهد بدراً مع رسول الله ﷺ إلى رسول الله ﷺ فِي شِرَاجٍ فِي الْحَرَّةِ..... الحديث. ثم قال: "والعجب كل العجب من الحاكم أبي عبد الله النيسابوري، فإنه روى هذا الحديث من طريق ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير فذكره، ثم قال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. فإني لا أعلم أحداً قام بهذا الإسناد عن الزهري يذكر عبد الله بن الزبير، غير ابن أخيه، وهو عنه ضعيف"[٩٥].

يتعقب ابنُ كثير الحاكمَ في روايته لهذا الحديث، فقد رواه عن علي بن حمشاذ العدل، عن العباس بن الفضل الأسفاطي، عن أبي نعيم ضرار بن صرد، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري، عن عمه "ابن شهاب الزهري"، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير ﷺ. وذكر الحاكم أنه لا يعلم أحدا أقام هذا الإسناد، عن الزهري يذكر عبد الله بن الزبير بين عروة وأبيه الزبير[٩٦].

وتعقب ابن كثير وتعجبه من زعم الحاكم عدم علمه بوجود من أقام هذا الإسناد، بذكر عبد الله بن الزبير بين عروة وأبيه الزبير، إلا ابن أخي الزهري عن عمه، مع أن النسائي قد رواه في سننه عن عروة عن أخيه عبد الله من غير طريق ابن أخي الزهري[٩٧]، وكذلك رواه ابن أبي حاتم في تفسيره[٩٨].

والصواب ــ والله أعلم ــ مع ابن كثير، فقد أخرج أحمد والبخاري ومسلم وابن ماجه وأبو داود والترمذي وغيرهم[٩٩] أيضاً هذا الحديث من طرق عن الليث، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما.

وبهذه المتابعة من الليث لمحمد بن عبد الله بن مسلم الزهري يتبين لنا صحة تعقب ابن كثير.

أما قول الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، فقد بان لنا عدم دقته، فقد أخرجاه كما مر معنا قبل قليل، إلا أن يكون مراده هذا الطريق بعينه. أما قوله: "وهو عنه ضعيف"، فإنه يحتمل ثلاثة احتمالات: أولها: يعني به رواية عروة عن أخيه عبد الله، وثانيها: رواية محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري عن عمه، وثالثها: رواية عروة عن الزبير.

والذي يبدو لي أنه يعني به رواية عروة عن الزبير، وقد ذكر الحاكم أن عروة لم يسمع من أبيه شيئاً، فقال: "عروة لم يسمع من أبيه شيئاً، إنما رواياته المخرجة في الصحيح عن أخيه عبد الله بن الزبير عن ابيه، قال الزهري: قلت لعروة: ما تحفظ عن أبيك؟ قال الشعر الذي كان على عاتقيه"[١٠٠]، "وفي سؤالات حمزة للدارقطني: "عروة لم يسمع من أبيه شيئاً، والرواية في الصحيح عنه إنما هي عن أخيه عبد الله عن أبيه"[١٠١]. ولأنه إن عنى به أحد الاحتمالين الأولين فسيناقض نفسه؛ فكيف يقول: "هذا حديث صحيح الإسناد" ثم يذكر موطن ضعف الحديث؟!.

التعقب الثاني عشر

ذكر ابن كثير حديث الحميدي عن سفيان، عن عمرو بن دينار قال: قلت لجابر بن عبد الله ﷺ: إنهم يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر، فقال: قد كان يقول ذلك "الحكم بن عمرو" عن رسول الله ﷺ، ولكن أبى ذلك الحبر - يعني ابن عباس - وقرأ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ الآية.

ثم قال: "وهكذا رواه البخاري عن علي بن المديني، عن سفيان، به. وأخرجه أبو داود من حديث ابن جريج، عن عمرو بن دينار. ورواه الحاكم في مستدركه مع أنه في صحيح البخاري، كما رأيت"(١٠٢).

الذي يعنينا هنا هو تعقب ابن كثير لرواية الحاكم لهذا الحديث مع أنه في صحيح البخاري، وقد رواه البخاري في صحيحه(١٠٣) كما ذكر ابن كثير، لكن تعقبه على الحاكم فيه نظر، فالحاكم رواه بهذا اللفظ: "حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا بشر بن موسى، ثنا عبد الله بن الزبير الحميدي، ثنا سفيان، ثنا عمرو بن دينار، قال: قلت لجابر بن عبد الله إنهم يزعمون أن رسول الله ﷺ " نهى عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر"، قال: قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو، عن رسول الله ﷺ، ولكن أبى ذلك البحر يعني ابن عباس رضي الله عنهما، وقرأ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ الآية. وقد كان أهل الجاهلية يتركون أشياء تقذراً فأنزل الله عز وجل في كتابه وبين حلاله وحرامه، فما أحل فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه، فهو عفو، ثم تلا هذه الآية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾". ثم قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة"(١٠٤).

وكأن الحافظ ابن كثير لم ينتبه لقول الحاكم: (بهذه السياقة)، فمراده بهذه اللفظة أن الشيخان لم يخرجا هذا الحديث بهذا السياق. والله تعالى أعلم.

التعقب الثالث عشر

ذكر ابن كثير حديثاً يرويه الحاكم بسنده عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: ﴿لا يتوارث أهل ملتين، ولا يرث مسلم كافراً، ولا كافرٌ مسلماً﴾، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ ثم قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه(١٠٥).

ثم قال ابن كثير: "قلت: الحديث في الصحيحين من رواية أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم﴾"(١٠٦).

وتعقبه صحيح، فقد أخرجه البخاري ومسلم مختصراً في صحيحهما[١٠٧]، إلا أن يكون مراد الحاكم أنهما لم يخرجاه بهذا السياق.

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات

١. يعد الإمام ابن كثير من أئمة التفسير بالمأثور، ومن أئمة علم الحديث الشريف.

٢. تفسير ابن كثير من التفاسير ذات القيمة العلمية العالية.

٣. حوى تفسير ابن كثير تعقبات حديثية كثيرة على أئمة علم الحديث الشريف، كما حوى على تعقبات تفسيرية أيضاً.

٤. أصاب ابن كثير في بعض تعقباته على الحاكم، وجانبه الصواب في بعضها الآخر.

٥. للتعقبات العلمية أهمية كبيرة في إثراء المسيرة العلمية المعرفية.

٦. بروز الصناعة الحديثية عند الحافظ ابن كثير في تفسيره.

٧. التوصية بدراسة تعقبات ابن كثير الأخرى على الأئمة، في علم الحديث والتفسير وغيرهما من العلوم.

الهوامش

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنني تتبعت تعقبات الحافظ ابن كثير على الحافظ الحاكم بالتنصيص، كتعجبه من رواية الحاكم للحديث، أو قوله تعقيباً لقول الحاكم: "كذا قال"، أو غيرها من صيغ التعقب. أما تعقيباته على أئمة الحديث الآخرين، ثم يذكر الحاكم فيمن وافقهم على أحكامهم، فلم أتعقبها خشية إطالة البحث.

(٢) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، أبو الفضل ابن حجر العسقلاني ، بمراقبة: محمد عبد المعيد ضان، ط ٢، ١٣٩٢هـ: ٤٤٥/١، طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ: ص ٥٣٤.

(٣) ترجم له ولده الحافظ ابن كثير في كتابه البداية والنهاية. ينظر: البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، أبو الفداء الدمشقي ، دار الفكر، ١٤٠٧هـ: ٣١/١٤.

(٤) تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، شمس الدين، أبو عبد الله الذهبي ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥ هـ: ٥٧١/١٢، الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ، حققه: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ: ٢٥٩/٣.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تاج الدين، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة، ط ٢: ١٥٦/٤.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) سلك علماء التفسير في تفاسيرهم مسلكين: الأول: التفسير بالمأثور: وهو بيان المراد من كلام الله تعالى بما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن سيدنا رسول الله ﷺ، أو صحابته الكرام ﷺ، أو التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم. والثاني: التفسير بالرأي: والمقصود به هو تفسير القرآن العظيم بالاجتهاد، ويكون اعتماد المفسر فيه على اتقان لغة العرب، ومذاهبهم في دلالات الألفاظ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، وغيرها من العلوم التي يحتاجها المفسر. ينظر: التفسير والمفسرون، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة: ١١٢/١، و ١٨٣/١.

(٨) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني، دار المعرفة – بيروت: ١٥٣/١.

(٩) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط٣: ٣٠/٢.

(١٠) التفسير والمفسرون: ١٧٤/١.

(١١) المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، د. محمد علي الحسن، قدم له: د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ: ص ٢٧٩.

(١٢) في علوم القرآن دراسات ومحاضرات، محمد عبد السلام كفافي، وعبد الله الشريف، دار النهضة العربيه – بيروت: ص ١٦٢.

(١٣) ينظر: التفسير والمفسرون، الدكتور محمد حسين الذهبي: ١٧٤/١-١٧٥، المنار في علوم القرآن، الدكتور محمد علي الحسن: ص ٢٧٨.

(١٤) الاستدراك في اصلاح أهل الحديث: هو أن يتتبع إمام من الأئمة إماماً آخر في أحاديث فاتته ولم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه، أخرج عن رواتها في كتابه أو عن مثلهم. ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، دار الفكر العربي: ص ٢٣٩، معجم المصطلحات الحديثية، سيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ: ص ٧١٦.

(١٥) المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، المعروف بابن البيع ، حققه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١١ – ١٩٩٠: ٤٢/١.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٧٥/١٧.

(١٨) المصدر نفسه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

(١٩) النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط ١، ١٤٢٨ هـ: ١٤١/١.

(٢٠) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م: ١٨٦/١.

(٢١) جمهرة اللغة، ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، أبو بكر، حققه: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط ١، ١٩٨٧م: ٣٦٤/١.

(٢٢) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، حققه: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م: ٧٩/٤.

(٢٣) ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر – بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ: ٦١٩/١.

(٢٤) جمهرة اللغة لابن دريد: ٣٦٤/١.

(٢٥) لسان العرب: ٦١٩/١.

(٢٦) سورة الرعد، من الآية ٤١.

(٢٧) مختار الصحاح، الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، زين الدين أبو عبد الله، حققه: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م: ص٢١٣.

(٢٨) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، القاضي أبو بكر بن العربي المالكي، محمد بن عبد الله المعافري الاشبيلي، حققه: د. محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٢ م: ٣٦/١.

(٢٩) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، حققه: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ٧، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م: ٥٧/١.

(٣٠) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك، شهاب الدين أبو العباس، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط ٧، ١٣٢٣ هـ: ٦٣/١.

(٣١) نعني بالمتأخر هنا من تأخر كلامه، لا من تأخرت وفاته.

(٣٢) معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م: ١٥٢٤/٢.

(٣٣) التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ: ٧/١.

(٣٤) تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير الدمشقي، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، أبو الفداء، حققه: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م: ٩٤/١.

(٣٥) ينظر: المستدرك للحاكم: ٤٦١/١ حديث رقم (١١٩٠).

(٣٦) ينظر: الأحاديث المختارة "المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما"، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م: ١٥١/١٢ حديث رقم (١٧٢).

شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة – قسم الكتب

(٣٧) ينظر: المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط ٢: ٣٦٧/١١ حديث رقم (١٢٠٣٦).

(٣٨) قال الأمير الصنعاني في شرح الجامع الصغير متعقباً ابن الجوزي: "لم يصب في إيراده فيها؛ لأن غايته أنه ضعيف". ينظر: التحبير لإيضاح معاني التيسير، عز الدين أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأمير، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: محمد صبحي بن حسن حلاق أبو مصعب، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م: ٣٧٩/٤.

(٣٩) قال العقيلي عن طريقي الحديث: "ليس يرجع من هذا الحديث إلى صحته، وكلا الحديثين ليس له أصل ولا يتابع عليه". وقد استدرك السيوطي على ايراد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات فقال: "أورده ابن الجوزي في الموضوعات فلم يصب" ينظر: الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م: ٢١/٤، الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٣٨/٢، الجامع الصغير، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: ص ٤٨٩٠.

(٤٠) ينظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ: ١١٢/٢.

(٤١) ينظر: سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م: ٥٦٣/٥ حديث رقم (٣٥٧٠).

(٤٢) ينظر: الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ: ٣٣٧/٢.

(٤٣) ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، حققه علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط ١، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م: ٢/ ٢١٣.

(٤٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٣٤٧.

(٤٥) ينظر: مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق ودراسة: عبد الله بن حمد اللحَيدَان، سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميِّد، دار العاصمة، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ: ١/ ٢٥٩.

(٤٦) ٩٦/٤ حديث رقم (٦٩٩٣).

(٤٧) تفسير القرآن العظيم: ١٦٧/١.

(٤٨) ينظر: التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، بمراقبة: محمد عبد المعيد خان: ٧٠/١، الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن في الهند، دار إحياء التراث العربي في بيروت، ط ١، ١٢٧١ هـ – ١٩٥٢ م: ١٣٥/٣، المجروحين من

المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البُستي، حققه: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ: ٢٧١/٢، الكامل في الضعفاء، ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد، حققه: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ: ١١/٣، المغني في الضعفاء، للحافظ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله، حققه: الدكتور نور الدين عتر: ٥٧٣/٢، تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ضبطه وعلق عليه: سعد بن نجدت عمر، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط ١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م: ص ٦٦٦.

(٤٩) تفسير القرآن العظيم: ٢٠٥/١.

(٥٠) المجروحين لابن حبان: ١٦٠/٢.

(٥١) ميزان الاعتدال: ٦٠٨/٢.

(٥٢) تفسير القرآن العظيم: ٤٣١/١.

(٥٣) ينظر: المستدرك للحاكم: ٦٠١/٢ حديث رقم (٤٠٢٥).

(٥٤) ينظر: صحيح البخاري "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ١، ١٤٢٢هـ: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾: ١٤٤/٤ حديث رقم (٣٣٦٥).

(٥٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٢/٤ حديث رقم (٣٣٦٤).

(٥٦) تفسير القرآن العظيم: ٤٨٦/١.

(٥٧) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب فضل صدقة الشحيح الصحيح: ١١٠/٢ حديث رقم (١٤١٩)، وكتاب الوصايا، باب الصدقة عند الموت: ٤/٤ حديث رقم (٢٧٤٨).

(٥٨) ينظر: صحيح مسلم " المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ"، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، حققه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت: كتاب الزكاة، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح: ٧١٦/٢ حديث رقم (١٠٣٢).

(٥٩) ينظر: المستدرك للحاكم: ٢٩٩/٢ حديث رقم (٣٠٧٨).

(٦٠) ينظر: التلخيص للذهبي بهامش المستدرك: ٢٩٩/٢.

(٦١) ينظر: المستدرك على الصحيحين: ٢٨٥/٢ حديث رقم (٣٠٢٦).

(٦٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٦/٢ حديث رقم (٣٠٣٠).

(٦٣) تفسير القرآن العظيم: ٦٧٦/١.

(٦٤) ينظر: الكامل في الضعفاء للنسائي: ٥٠٥/٢، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ٢١٥/٢، تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية ــ الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ: ٤٤٥/٢، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين أبو عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م: ١١٦/٤.

(٦٥) ينظر: المستدرك على الصحيحين: ٥٦٠/١ حديث رقم (٢٠٦٦).
(٦٦) تفسير القرآن العظيم: ٥٥/٢.
(٦٧) ينظر: المستدرك للحاكم: ٦٤٩/٢ حديث رقم (٤١٥٧).
(٦٨) ينظر: التلخيص للذهبي بهامش المستدرك: ٢٤٩/٢.
(٦٩) ينظر: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار " مصنف ابن أبي شيبة "، أبو بكر بن أبي شيبة العبسي ، حققه: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد في الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ: ٣٧٩/٦ حديث رقم (٣٢١٨٤)، ٤٢٦/٧ حديث رقم (٣٧٠١٤).
(٧٠) ينظر: تاريخ ابن معين "رواية الدارمي"، يحيى بن معين بن عون المري مولاهم، أبو زكريا البغدادي، حققه: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث في دمشق: ص ١٠٧، معرفة الثقات ، للعجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي، أبو الحسن، حققه: عبد العليم عبد العظيم، مكتبة الدار، المدينة المنورة في السعودية، ط ١، ١٤٠٥ – ١٩٨٥: ٣٤٢/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤١١/٣، الثقات، لابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البُستي، طبع بمراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، ط ١، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م: ٢٧٨/٦، الكاشف، للحافظ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، شمس الدين، أبو عبد الله الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط ١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م: ٣٨٢/١، تقريب التهذيب لابن حجر: ص ٢٣٧.
(٧١) ينظر: الثقات للعجلي: ٢٩٣/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٢٨/٨، الثقات لابن حبان: ٤٦٤/٧، سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٩٢/٦، تقريب التهذيب لابن حجر: ص ٧٧٢.
(٧٢) ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر: ص ٧٧٢.
(٧٣) تحرير التقريب بهامش تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط ١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م: ص ٧٧٢.
(٧٤) تفسير القرآن العظيم: ٨٧/٢.
(٧٥) التلخيص للذهبي بهامش المستدرك: ٣٢٣/٢.
(٧٦) ينظر: المستدرك للحاكم: ٣٢٣/٢ حديث رقم (٣١٥٩).
(٧٧) ينظر: تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري، للحافظ عبد الله بن يوسف بن محمد، جمال الدين، أبو محمد الزيلعي، حققه: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة – الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ: ٢١٠/١.
(٧٨) ينظر: الزهد والرقائق، لابن المبارك، عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، أبو عبد الرحمن المرْوزي، حققه: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية – بيروت: ٨/١ حديث رقم (٢٢).
(٧٩) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة: ١٠٦/٧ حديث رقم (٣٤٥٥٣).
(٨٠) ينظر: الزهد، لأبي داود السِّجِسْتاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي، حققه: أبو تميم ياسر بن ابراهيم بن محمد، أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم، قدم له وراجعه: فضيلة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف، دار المشكاة للنشر والتوزيع – حلوان، ط ١، ١٤١٤ هـ : ص ١٤٧ حديث رقم (١٤٥).
(٨١) ينظر: السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، تحقيق وتخريج: حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ: ٤٠٤/١٠ حديث رقم (١١٨٤٧).
(٨٢) ينظر: المعجم الكبير: ٩٢/٩ حديث رقم (٨٥٠٢).

(٨٣) ينظر: القضاء والقدر، للحافظ أبي بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، حققه: محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض – السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ: ص ٢٣٠ حديث رقم (٢٩٢).

(٨٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، الناشر: السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م: ٢٣٨/٧.

(٨٥) تفسير القرآن العظيم: ١٦٧/٢.

(٨٦) ينظر: المستدرك للحاكم: ٣٢٦/٢ حديث رقم (٣١٦٦)، ٣١/٣ حديث رقم (٤٣٢١).

(٨٧) ينظر: التلخيص للذهبي بهامش المستدرك: ٣٢٦/٢ (٣١٦٦)، ٣١/٣ حديث رقم (٤٣٢١).

(٨٨) ينظر: صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾: ١٠٢/٥ حديث رقم (٤٠٧٧).

(٨٩) ينظر: صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل طلحة، والزبير رضي الله عنهما: ١٨٨٠/٤ حديث رقم (٢٤١٨).

(٩٠) تفسير القرآن العظيم: ١٦٩/٢.

(٩١) ينظر: المستدرك للحاكم: ٣٢٦/٢ (٣١٦٧).

(٩٢) ينظر: التلخيص للذهبي بهامش المستدرك: ٣٢٦/٢.

(٩٣) ينظر: صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾: ٣٩/٦ حديث رقم (٤٥٦٣).

(٩٤) ينظر: المصدر نفسه، حديث رقم (٤٥٦٤).

(٩٥) تفسير القرآن العظيم: ٣٥٠/٢.

(٩٦) ينظر: المستدرك للحاكم: ٤١٠/٣ حديث رقم (٥٥٦٥).

(٩٧) ينظر: سنن النسائي "المجتبى من السنن"، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦: كتاب آداب القضاة، باب الرخصة للحاكم الأمين أن يحكم وهو غضبان: ٢٣٨/٨ حديث رقم (٥٤٠٧)، وباب إشارة الحاكم بالرفق: ٢٤٥/٨ حديث رقم (٥٤١٦).

(٩٨) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم: ٩٩٣/٣.

(٩٩) ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م: ٤٠/٢٦ حديث رقم (١٦١١٤)، صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب سكر الأنهار: ١١/٣ حديث رقم (٢٣٥٩)، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعه ﷺ: ١٨٢٩/٤ حديث رقم (٢٣٥٧)، سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي: افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه: ٧/١ حديث رقم (١٥)، وكتاب الرهون، باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء: ٨٢٩/٢ حديث رقم (٢٤٨٠)، سنن أبي داود، كتاب الأقضية، باب من القضاء: ٣١٥/٣ حديث رقم (٣٦٣٧)، سنن الترمذي، أبواب الأحكام، باب ما جاء في الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر في الماء: ٦٣٦/٣ حديث رقم (١٣٦٣)، وأبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة النساء: ٢٣٨/٥ حديث رقم (٣٠٢٧).

(١٠٠) ينظر: سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي النيسابوري، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م: ص ١٤٣.

(١٠١) ينظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي: ٢٢٦/٩.

(١٠٢) تفسير القرآن العظيم: ٣٥٣/٣.

(١٠٣) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الحمر الإنسية: ٩٦/٧ حديث رقم (٥٥٢٩).

(١٠٤) ينظر: المستدرك للحاكم: ٣٤٧/٢ (٣٢٣٦).

(١٠٥) ينظر: المستدرك للحاكم: ٢٦٢/٢ (٢٩٤٤).

(١٠٦) تفسير القرآن العظيم: ٩٧/٤.

(١٠٧) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم: ١٥٦/٨ حديث رقم (٦٧٦٤)، صحيح مسلم: كتاب الفراض: ١٢٣٣/٣ حديث رقم (١٦١٤).